الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
منشور عدد 15

تونس في 16 جويلية 2021

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء والولاة ورؤساء البلديات

الموضوع: حول ادراج مقاربة النوع الاجتماعي عند إعداد مخطط التنمية للفترة (2021-2025).

المراجع: – القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية

- الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل
- منشور رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020
- منشور رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 27 جويلية 2020

تندرج أحكام هذا المنشور في إطار حرص الدولة على تكريس المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي، وتطبيقا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والذي أكد على العمل على إدراج أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز، وعلى إخضاع تقييم تلك الميزانية لنفس المبادئ والأهداف.



وعملا بأحكام منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 لسنة 2020 بخصوص إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 الذي أكد على ضرورة تنزيل التوجهات المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى العملي عند ضبط استراتيجية المهمات والبرامج والمحاور الاستراتيجية للبرامج بوثيقة المشروع السنوي للأداء ووضع مؤشرات قيس الأداء المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

وفي إطار الاعداد للمخطط التنموي للخمس سنوات المقبلة أين يتجه التأكيد على التزام الدولة المتواصل بتحقيق مبادئ المساواة التامة بين الجنسين ومبادئ التناصف وتكافؤ الفرص وذلك في إطار نظام قائم على الحقوق والحريات وفقا لمقتضيات الدستور والالتزامات الدولية وأهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 5 منها المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وباعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي نتيجة تداعيات الازمة الصحية كوفيد 19 الذي من شأنه حتما أن يعمق الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية وبين النساء والرجال على وجه الخصوص.

فإنه يتعين على السيدات والسادة الوزراء والولاة ورؤساء البلديات العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالمخطط التنموي عند وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وضبط المشاريع والبرامج وتحديد المؤشرات، ودعوة جميع الهياكل العمومية الراجعة إليكم بالنظر إلى وضع برامج تكوين لتدعيم قدرات جميع العاملين والمتدخلين في التخطيط والميزانية فيما يهم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.

**ونظرا لأهمية الموضوع، المطلوب من السيدات والسادة الوزراء والولاّة ورؤساء البلديات أن يولوا الموضوع ما يستحقه من الأهمية، وأن يعملوا على تنفيذ ما جاء بأحكام هذا المنشور بكامل الدقة والعناية.**

رئيس الحكومة

هشام مشيشي